



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Assignment 1 (Spring 2021)

أحمد حسنى توفيق

اسم الطالب

2021203006

الرقم الجامعى

Section

Date

Course Code

Bachelor

18 / 02 / 2021

MGM112

Introduction to economics

Instructions:

تحدث عن اهم الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم من حيث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ونتائجها.

*بما لا يزيد عن صفحة من خلال فهمك لأحداثها.

*يرفع الاختبار ب صيغة pdf

مع تحيات محبكم إبراهيم رائد عبد الكريم

Ibraheem@esu.edu.sa

للاستفسار من خلال البريد الإلكتروني

Instructor's Name: Dr. Ibrahim read

الإجابة:

الأزمة الأولى: أزمة الرهن العقاري 2008

الأزمة المالية العالمية بعام 2008، هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملة الأجنبية مثلاً).

فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها.

وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

كانت الأسباب كالآتي:

1- تتبأ الكثير من الخبراء والمحللين بهذه الأزمة المالية الكبيرة في بداية عام 2000 حينما بدأت أسعار العقارات في الزيادة بشكل جنوني وزاد منحنى الخطر في هذه الأسعار والتي يطلق عليها المختصون الفقاعة المالية.

2- من الطبيعي أن تتأرجح أسعار أي شيء نتيجة للمؤشر الاقتصادي اليومي أو الدوري، لكن بعد ارتفاع الأسعار الجنوني انخفضت أسعار العقارات بشكل أغرب وذلك بسبب ظهور أسهم الشركات الإلكترونية التي هجم عليها المستثمرون بدلاً من شراء العقارات وأدى الهجوم الكبير على أسهم الشركات التقنية إلى انهيار كبير في أسهم شركات التقنية وانكماش مالي في سوق الأسهم.

3- ترتب على ذلك بعض الأسباب الأخرى، فقد قام الصندوق الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض معدل الفائدة والعمل على ضخ سيولة نقدية في الأسواق وهذا ما سبب زيادة عن المعدل الطبيعي للنقدي وتلاها أحداث 11 سبتمبر والتي واصلت انخفاض معدل الفائدة ولهذا اتجه المستثمرون مرة أخرى لسوق العقارات حفاظاً على الأموال النقدية واستثماراً فيها.

4- سبب ذلك فقاعة أخرى عقارية وارتفعت نسبة الاقتراض بين المستثمرين ولم يستطع الكثير تسديد هذه القروض وهذا أدى إلى الاستيلاء على هذه العقارات من قبل البنوك وبحكم ملكيتهم الجديدة كان لزاماً عليهم دفع الضرائب ولهذا انخفضت أسعار العقارات مرة أخرى ولم تستطع نسبة من البنوك هذه الفقاعة وأعلنت إفلاسها. صاحبت هذه الأزمة، أخرى أوروبية وخليجية لكنها كانت أقل ضرراً من مركز الفقاعة.

كانت النتائج كالآتي:

- 1- انهيار بنك ليمان برادرز والذي كان في مقدمة البنوك الـ 19 الأمريكية التي أعلنت إفلاسها بسبب ممارسات سيئة وتلاعب بالبيانات وبلغت خسائره ما يقرب من 4 مليار دولار.
- 2- تشبع السوق بالأموال النقدية مما دفع الأسر إلى الاقتراض لشراء المنازل ولم تستطع أغلبهم التسديد وظلت الدوامة لفترة أطول.
- 3- جمد بعض الأفراد والمؤسسات المالية أرصتهم وأوقفوا القروض خوفاً من نقص السيولة مما أدى إلى انكماش اقتصادي حاد وتدهور الاقتصاد الأمريكي وبالتبعية الاقتصاد العالمي.
- 4- تراجع سعر الدولار بالطبع، وزادت القيمة العامة للدين بعدها بسنوات وقد يكون مؤثراً إلى الآن.
- 5- زيادة نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة.
- 6- ازيمات اقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي واليونان وأيرلندا والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا وغيرها من دول العالم.

الأزمة الثانية: أزمة الديون الأوروبية 2009

- بين تعرف أيضًا باسم أزمة "منطقة اليورو"، وهي أحد نتائج الأزمة المالية التي حدثت في العام 2008، وبلغت ذروتها عامي 2010 و 2012
- وبدأت الأزمة عندما أعلنت دول أوروبية عجزها عن سداد أو إعادة تمويل ديونها الحكومية أو إنقاذ بنوكها المحاصرة، دون مساعدة من مؤسسات مالية خارجية.
- شملت دول جنوب المنطقة الأوروبية كالبرتغال واليونان وقبرص قبل أن تشمل إسبانيا وإيطاليا بشكل أقل حدة، ووضعت المنطقة برمتها على حافة الانهيار الاقتصادي.

كانت الأسباب كالآتي:

- ساهمت بعض الأسباب في حدوث الأزمة، ومنها الأزمة المالية (2007-2008)، والركود الكبير (2008-2012)، وأزمة سوق العقارات، وفقاعات العقارات في عدة بلدان، والسياسات المالية المتعلقة بالنفقات والإيرادات الحكومية.
- سنة 2009، أعلنت اليونان أن حكومتها السابقة عانت عجزًا كبيرًا في ميزانيتها، ما يدل على انتهاك سياسة الاتحاد الأوروبي ويزيد المخاوف من انهيار اليورو بسبب العدوى المالية.
- للتصدي للأزمة والمساعدة على حلها، صوتت 17 دولة من دول اليورو على إنشاء صندوق الإنقاذ الأوروبي EFSF سنة 2010، وبلغت أزمة الديون الأوروبية ذروتها بين عامي 2010 و 2012.
- مع تزايد الخوف من الديون المفرطة، طالب المقرضون بمعدلات فائدة أعلى سنة 2010، مع ارتفاع مستويات الديون والعجز، ما صعب على هذه البلدان تمويل العجز من ميزانيتها وقد واجهوا معدل نمو اقتصادي منخفض، فرفعت بعض البلدان المتضررة الضرائب وخفضت النفقات لمكافة الأزمة، ما أدى إلى اضطرابات مجتمعية وأزمة ثقة تجاه القيادات، مثلما حدث في اليونان.
- وصُنفت ديون اليونان والبرتغال وأيرلندا إلى وضع غير مرغوب فيه وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية، ما زاد من مخاوف المستثمرين.
- سنة 2012 ذكر تقرير للكونغرس الأمريكي: «بدأت أزمة ديون منطقة اليورو في أواخر عام 2009 عندما كشفت الحكومة اليونانية الجديدة أن الحكومة السابقة قد ضللت في تقاريرها بشأن ميزانية الدولة.
- بلغت مستويات العجز أعلى من المتوقع وانخفضت الثقة بدرجة ملحوظة بين المستثمرين، ما تسبب في ارتفاع انتشار السندات إلى مستويات غير محتملة.
- وسرعان ما انتشرت المخاوف من أن الأوضاع المالية ومستويات الديون في عدد من دول اليورو أصبحت غير محتملة.

كانت النتائج كالآتي:

- وقد أدى التعامل مع الأزمة إلى النهاية المبكرة لعدة حكومات وطنية وأوروبية وأثرت على نتائج العديد من الانتخابات:
- أيرلندا - فبراير 2011 - بعد عجز كبير في ميزانية الحكومة في عام 2010 وعدم اليقين حول خطة الإنقاذ المقترحة من صندوق النقد الدولي، انهار البرلمان الـ 30 (البرلمان) في العام التالي مما أدى إلى انتخابات عامة لاحقة، وفيانا فيل وحزب الخضر، واستقالة تاوسيتش بريان كوين وصعود حزب فاين جايل الذي شكل حكومة جنبًا إلى جنب مع حزب العمل في 31 دابل مما أدى إلى تغيير الحكومة والتعيين من إندا كيني كما تاوسيتش.
- البرتغال - مارس 2011 - بعد فشل البرلمان في اعتماد إجراءات التقشف الحكومية استقال رئيس الوزراء جوزيه سوكراتيس وحكومته مما أسفر عن انتخابات مبكرة في يونيو 2011.
- فنلندا - أبريل 2011 - هاجم النهج تجاه خطة الإنقاذ البرتغالية و EFSF النقاش في انتخابات أبريل 2011 وتشكيل الحكومة اللاحقة.

- إسبانيا - يوليو / تموز 2011 - بعد فشل الحكومة الإسبانية في معالجة الوضع الاقتصادي، أعلن رئيس الوزراء خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو انتخابات مبكرة في نوفمبر وقال "من السهل إجراء الانتخابات في خريف هذا العام حتى تتمكن حكومة جديدة من تولي مسؤولية الاقتصاد في عام 2012 جديدة من الاقتراع". بعد الانتخابات، أصبح ماريانو راجوي رئيس الوزراء.

- سلوفينيا - سبتمبر 2011 - بعد فشل استفتاءات يونيه بشأن تدابير مكافحة الأزمة الاقتصادية ورحيل شركاء التحالف فقدت حكومة بورت باهور اقتراحا بالثقة وفي ديسمبر 2011 تم إجراء انتخابات مبكرة، وأصبحت بعدها جانيز يانسا. 533 بعد عام من تدابير الادخار الصارمة، وأيضا بسبب الانفتاح المستمر للمسألة الأيديولوجية، تم إطاحة حكومة يمين الوسط من جانيز يانزا في 27 فبراير 2013 بتعيين أليнка براتوشيك رئيسا للحكومة الائتلافية الجديدة من اليسار الوسط.

- سلوفاكيا - أكتوبر 2011 - في مقابل موافقة قوات الائتلاف التابعة لقوات الأمن الاتحادية كان على رئيس الوزراء إيفيتا راديكوفا أن يعترف بالانتخابات المبكرة في مارس 2012 وبعدها أصبح روبرت فيكو رئيسا للوزراء.

- إيطاليا - نوفمبر 2011 - بعد الضغط على السوق على أسعار السندات الحكومية ردا على المخاوف بشأن مستويات الديون فقدت الحكومة اليمينية لرئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني منذ فترة طويلة الأغلبية: استقال برلوسكوني في 12 نوفمبر وبعد أربعة أيام تم استبدالها من قبل حكومة تكنوقرات ماريو مونتي.

- اليونان - نوفمبر 2011 - بعد انتقادات مكثفة من داخل حزبه والمعارضة وحكومات الاتحاد الأوروبي الأخرى لاقتراحه إجراء استفتاء على تدابير التقشف والإنقاذ أعلن رئيس الحركة الاشتراكية اليونانية جورج باباندريو استقالته لصالح وطني حكومة موحدة بين ثلاثة أحزاب، منها اثنان فقط لا يزالان حاليا في الائتلاف. وبعد التصويت في البرلمان اليوناني على تدابير التقشف والإنقاذ التي أبدتها كلا الحزبين الرئيسيين ولكن العديد من النواب من هذين الحزبين صوتوا ضد باباندريو وأنتونيس ساماراس طردوا 44 نائبا من مجموعتهم البرلمانية، مما أدى إلى خسارة الباسوك الأغلبية البرلمانية. كانت الانتخابات التشريعية اليونانية الأولى 2012 هي المرة الأولى في تاريخ البلاد حيث انهارت الحزبين (التي تتألف من حزب الباسوك وأحزاب الديمقراطية الجديدة) التي حكمت البلاد لأكثر من 40 عاما، في الأصوات كعقاب على دعمهم إلى التدابير الصارمة التي اقترحتها المقرضون الأجانب في البلاد والهيئة الثلاثية (التي تتألف من المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي). انخفضت شعبية الباسوك من 42.5% في عام 2010 إلى ما يصل إلى 7% في بعض استطلاعات الرأي في عام 2012. وقد فازت الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة واليسارية المتطرفة الشيوعية والشعبية التي عارضت سياسة التدابير الصارمة بأغلبية الأصوات.

- هولندا - أبريل 2012 - بعد فشل المحادثات بين حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية وحزب النداء الديمقراطي المسيحي وحزب من أجل الحرية على حزمة التقشف الجديدة من حوالي 14 مليار يورو انهار مجلس الوزراء روت وتمت الدعوة إلى انتخابات مبكرة في 12 سبتمبر 2012. ولمنع الغرامات من الاتحاد الأوروبي، طالبت ميزانية جديدة بحلول 30 أبريل خمسة أحزاب مختلفة تسمى تحالف كوندوز معا ميزانية طارئة لعام 2013 في يومين فقط.

- فرنسا - مايو 2012 - الانتخابات الرئاسية الفرنسية 2012 أصبحت المرة الأولى منذ عام 1981 أن شاغل منصب فشل في الحصول على ولاية ثانية عندما خسر نيكولا ساركوزي أمام فرانسوا أولاند.

الأزمة الثالثة: أزمة الكساد 1929

الكساد الكبير أو الانهيار الكبير (بالإنجليزية **Great Depression**) هي أزمة اقتصادية حدثت في عام 1929م ومروراً بعقد الثلاثينيات وبداية عقد الأربعينيات، وتعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، وقد بدأت الأزمة بأمريكا ويقول المؤرخون أنها بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود.

كانت الأسباب كالآتي:

1-نتج الكساد عن عجز الدولة في زيادة السيولة المالية بالسوق لمواكبة الطلب المتزايد، بالإضافة لعدم مواكبة الدولة للحاجة الماسة لتخفيض الضرائب الذي كان من شأنه أن يحمي السوق من انهيار معدلات الاستثمار، بالتالي انخفضت السيولة المالية في السوق وحدث الكساد.

2-يعود حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية إلى أن النظام الحر يرفض أن تتدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي فأصحاب رؤوس الأموال أحرار في كيفية استثمار أموالهم وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كما ونوعاً. وهذا ما يمكن أن نسميه فقدان المراقبة والتوجيه. وتستتبع الحرية الاقتصادية حرية المنافسة بين منتجي النوع الواحد من السلع. كما أن إدخال الآلة في العملية الاقتصادية من شأنه أن يضاعف الإنتاج ويقلل من الحاجة إلى الأيدي العاملة. وبالتالي فإن فائض الإنتاج يحتاج إلى أسواق للتصريف. وعندما تختل العلاقة بين العرض والطلب في ظل انعدام الرقابة تحدث فوضى اقتصادية تكون نتيجتها الحتمية أزمة داخل الدولة الرأسمالية.

3-ومن أسباب الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية عدم استقرار الوضع الاقتصادي وسياسة كثافة الإنتاج لتغطية حاجات الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوروبية بعد تحولها إلى الإنتاج الحربي وعودة الكثير من الدول إلى الإنتاج بعد انتهاء الحرب والاستغناء عن البضائع الأمريكية. لهذه الأسباب تكثرت البضائع في الولايات المتحدة وتراكمت الديون وأفلست الكثير من المعامل والمصانع وسرح العمال وانتشرت البطالة وضعفت القوة الشرائية وتفاقمت حينها المشاكل الاجتماعية والأخلاقية.

4-إضافة إلى ذلك أثار تلك الدول الأوروبية في تسديد الديون المتوجبة عليها للولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من التكهات عند المواطن الأمريكي، فقد المستثمرون الأمريكيون والأجانب الثقة في الخزينة الأمريكية. وانعكس ذلك على بورصة وول ستريت إذ أقدم المساهمون في الشركات الكبرى على طرح أسهمها للبيع بكثافة. وأدى ذلك إلى هبوط أسعار الأسهم بشكل حاد وجر مزيداً من الإفلاس والتسريح والبطالة.

كانت النتائج كالآتي:

1 - عرف الاقتصاد تراجعاً بسبب الأزمة: تراجع الإنتاج الصناعي بسبب إفلاس المقاولات وإغلاقها لأبوابها، بعد تراجع الأسعار وتوقف القروض من الأبنك، هذه الأخيرة بدورها أفلست نتيجة قيامها بالمضاربة وتراجع النشاط التجاري لكثرة العرض على الطلب. وحدث فائض في الإنتاج الفلاحي نتج عنه انهيار للأسعار، فتضرر الفلاحون الذين لجأ البعض منهم إلى إتلاف محاصيلهم.

2 - نتج عن الأزمة أوضاع اجتماعية صعبة بحيث تزايد عدد السكان العاطلين بشكل مهول بعد إغلاق المقاولات لأبوابها، ولم يعد غالبية السكان قادرين على توفير حاجياتهم الأساسية (كالسكن والتغذية) وفقد الفلاحون ممتلكاتهم لصالح الأبنك بعد عجزهم عن تسديد ديونهم وانهيار أسعار المنتجات الفلاحية.

3- أحدثت الأزمة الاقتصادية تحولات سياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها: تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول روزفيلت إلى الحكم. أما بأوروبا فقد ساهمت هذه الأزمة في وصول أحزاب ديكتاتورية إلى الحكم في كل من ألمانيا (الحزب النازي بزعماء هتلر) وإيطاليا (الحزب الفاشي بزعماء موسوليني) وتغيرت حكومات بعض البلدان كفرنسا التي وصلت فيها الجبهة الشعبية إلى الحكم سنة 1936.

4- أصبحت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية بحيث أصبحت الكثير من البلدان الرأسمالية بعد الأزمة الاقتصادية تتدخل في الحياة الاقتصادية فانطلقت بذلك الرأسمالية من ليبرالية مطلقة إلى ليبرالية موجهة كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية على عهد الرئيس روزفلت الذي وضع الخطة الجديدة.